اسم المشروع :

بورصة الذهب والمعادن

إعداد/ وحدة الدراسات والبحوث الاقتصادية - التجمع الإتحادي

أبريل ٢٠٢٠



public.consultation@unionistalliance.org

جدول المحتويات

أولاً: المقدمة 3

ثانياً: دوافع توجه بنك السودان المركزي لشراء الذهب واقتناء الذهب 4

ثالثاً: لماذا إنشاء بورصة الذهب والمعادن ضرورة في الوقت الحالي؟ 7

2. تقييم الآثار الاقتصادية الناجمة عن شراء بنك السودان للذهب على استقرار الاقتصاد الكلي 9

3. تكلفة التضخم بسبب شراء بنك السودان المركزي للذهب 11

رابعاً: متطلبات إنشاء بورصة الذهب والمعادن 12

خامساً: آلية عمل بورصة دبي للذهب والسلع 13

1. نظام التداول ببورصة دبي للذهب والسلع 13

2.شروط تسجيل الشركات العاملة في التداول 13

3.خطوات التداول في البورصة ومواصفات العقد 14

4.المعادن المتداولة ببورصة دبي 15

سادساً: مقترح تطبيق تجربة بورصة دبي للذهب والسلع والاستفادة منه في الشروع في إنشاء بورصة للذهب والمعادن بالخرطوم 15

سابعاً: التوصيات 18

ثامناً: الخلاصة 20

أولاً: المقدمة

البورصة هي الآلية التي تنظم عمليات البيع والشراء للمعادن، وهي مجموعة القوانين والضوابط والأدوات والوسائل التي تمكن البائع والمشتري من عقد صفقات البيع والشراء عبر طرف ثالث ينظم التسوية ويضمن تطبيق الشروط وإكمال انتقال العين موضوع الصفقة (المعدن) وهذا الطرف الثالث هو شركة إدارة السوق التي تُشْرِف على عمليات التبادل والتسوية ونقل الملكية وتخلص الطرفان من المخاطر وتقلل من عمليات الغش وتقنن هذه التجارة وفق أحدث النظم والأدوات في العالم، قطاع التعدين في السودان فرض نفسه بدون تحفيز أو استعداد من قبل الدولة لفترة تقترب من العشر سنوات لا تزال الدولة عاجزة عن وقف تهريب هذا المعدن الهام وأيضا غير قادرة على ابتداع طرق جديدة للتعامل مع المنتجين عن طريق التحفيز والتنظيم والتسهيل، وأيضا حمايتهم من استغلال السماسرة و شركات الامتياز.

وبما أن قطاع التعدين يعتبر من أهم القطاعات الانتاجية ذات العائدات المؤثرة على بناء قدرات الاقتصاد السوداني وذلك للدور المحوري الذي يلعبه هذا القطاع في دعم الاقتصاد السوداني. فإن وزارة الطاقة والتعدين تهدف إلى تحقيق طفرة نوعية في مجال تطوير الثروات المعدنية بالبلاد من خلال تكثيف وتطوير أنشطة الاستكشاف والتحري المعدني واستخدام التكنولوجيا الحديثة في جميع مراحل الانشطة التعدينية وتشجيع البحث والتطوير في هذا المجال فضلاً عن وضع السياسات الكفيلة لإنتاج وتصدير وتطوير المعادن المتنوعة وبيعها وذلك للحد من الظواهر السالبة التي تصاحب عملية الاستكشاف والانتاج والبيع والتصدير للمعادن كالتهريب والتخزين وغيرها من الظواهر التي تضر بالاقتصاد القومي.

ونسبةً للمكانة الكبيرة التي اكتسبها قطاع المعادن في الاقتصاد العالمي بفضل الانشطة التي تدخل في صناعاته والاهتمام الكبير بتطوير تجارة المعادن للنهوض بالاقتصادات، عليه، نقدم هذا المقترح لإنشاء بورصة للذهب والمعادن في السودان.

وتتمثل أهم أهداف إنشاء بورصة الذهب فيما يلي:

1. جذب كل الذهب المتداول تجارياً لصالح البورصة لزرع الثقة في نفوس المتعاملين في سلعة الذهب.
2. محاولة احباط كل محاولات التهريب والتخزين والتسريب وذلك لعدم جدواها بعد إنشاء البورصة.
3. محاولة اجتذاب سلعة الذهب من بعض دول الجوار.
4. تنشيط وتوطين صناعة الذهب بالداخل ومن ثم يكون هنالك سوق رائجة للذهب المشغول.
5. زيادة حركة التداول في عمليات الشراء والبيع عبر البورصة يضعف حركة العملات الاجنبية مما يعزز قوة الجنية السوداني.

6. فتح نوافذ لشراء الذهب بالأسواق التجميعية للتعدين التقليدي.
7. تعظيم الفائدة من صادرات السودان المعدنية خلاف الذهب بتوفير الامكانيات والاجهزة والتقنيات لتنقية المعادن من الشوائب الي درجة نقاء تتوافق مع المواصفات العالمية.

ثانياً: دوافع توجه بنك السودان المركزي لشراء الذهب واقتناء الذهب

شهد العام 2009م تآكل في إحتياطيات بنك السودان المركزي الرسمية من النقد الأجنبي وذلك نتيجة لإنخفاض أسعار البترول منذ بداية الربع الرابع لعام 2008م كأحد إفرازات الأزمة المالية العالمية، فقد انخفضت الإحتياطيات الخارجية من 1.4 مليار دولار في ديسمبر2008م الي حوالي 0.6 مليار دولار بنهاية يوليو 2009م بنسبة انخفاض بلغت 62.5% ، ثم بدأت تتحسن تدريجياً لتبلغ 1.1 مليار دولار بنهاية مارس 2010، وحوالي 1.7 مليار دولار بنهاية شهري أبريل ومايو 2010م، غير أنها عادت وانخفضت الي مستوي دون الـ 500 مليون جنيه بنهاية شهر نوفمبر 2010م وتحسنت تحسناً طفيفاً بنهاية ديسمبر 2010م، والأعوام اللاحقة.

هذا التآكل في الإحتياطيات كان مصحوباً بأحداث سياسة (إنتخابات – إستفتاء) والتي نظمها النظام البائد، الأمر الذي خلق طلب تحوطي من قبل المستثمرين الأجانب وبعض المواطنين، مما انعكس في شكل ضغوط على سعر الصرف أدت الي تدهور قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.

وفي إطار إجراء الترتيبات اللازمة للحد من الآثار السالبة لتآكل الإحتياطيات في ذلك الوقت وعلى المدي الطويل فقد اتجه بنك السودان المركزي الي بناء إحتياطيات من الذهب وذلك عن طريق الشراء من الإنتاج المحلي للذهب. وقد بدأت عمليات الشراء الفعلي في عام 2011م، وقد بلغ جملة المبلغ الممنوح لشركة السودان للخدمات المالية (قرض حسن) لتنقيذ عمليات الشراء حتى تاريخة حوالي 210 مليون جنيه تم منها شراء ما يعادل 1.3 طن ذهب (عيار21).

تستخدم الإحتياطيات كأداة لإدارة سعر الصرف والسياسات النقدية عن طريق التأثير في سوق ما بين البنوك أو في سوق ما بين البنوك والبنك المركزي، كما توفر إمكانية تنفيذ دفعيات المبالغ الحرة لخدمة الديون والإلتزامات الخارجية وبالتالي تفادي عملية عدم الوفاء في الوقت المحدد وما يمكن أن يترتب على ذلك من إجراءات كفقدان مصداقية البنك المركزي لدي وكالات ومؤسسات التمويل الدولية. كما أن توفر الإحتياطيات يعطي الإقتصاد القدرة على تمويل العجز الخارجي دون حدوث أي تأثيرات غير مرغوب فيها. ولتحقيق تلك الغاية تم إنشاء إدارة للذهب ببنك السودان المركزي

التي آلت لها جميع المستندات والهدف من الإدارة التعامل مع الذهب والمعادن النفيسة لتسهم في إنشاء بورصة الذهب والاحتفاظ باحتياطي من الذهب وبعد إنشاء شركة السودان لمصفاة الذهب قام بنك السودان بتكليف المصفاة كوكيل لبنك السودان المركزي ليقوم بعمليات الشراء والبيع وتصدير الذهب كما تقوم بعمليات التصفية.

وقد تمثلت الآلية في أن تقوم تلك الإدارة بشراء الذهب من مجمع الذهب بالخرطوم وفي السابق كان الشراء يتم عبر الوكلاء وتم إلغاؤه وأصبحت مصفاة الذهب تقوم بالشراء مما يوفر لبنك السودان عمولات كان يدفعها للوكلاء بقيمة 1,5 جنيه للجرام الصافي.

كما يقوم بنك السودان بتحديد سعر شراء الذهب يومياً وفق المعطيات الآتية:

1. مؤشر البورصة العالمية بالدولار للذهب الصافي يتم بالأونصة ويتم تحويلها الي جرام عيار 21 وبالتالي يحصل بنك السودان على سعر الجرام بالدولار ومن ثم يتم تحويله إلى جنيه سوداني.
2. سعر الدولار بالسوق الموازي وسعر الدرهم الإماراتي بالسوق الموازي، وسعر الجرام بالسعر المحلى.

من ثم تأتي حصائل صادر الذهب من النظام المتبع في عملية صادر الذهب وهي طريقة الدفع المقدم ولا تكتمل عملية إجراء الشحن إلا بعد إضافة مبلغ الحصيلة في حسابات بنك السودان المركزي ومن ثم يتم الشحن ونصت ضوابط وموجهات بنك السودان المركزي بحظر تصدير الذهب الخام المنتج من التعدين الأهلي، وكما نصت أن بنك السودان المصدر الوحيد لذهب التعدين الأهلي، أما بالنسبة للشركات المنتجة للذهب فقد كفل لها قانون الاستثمار والاتفاقيات المبرمة بينها ووزارة المعادن تصدير الذهب الخام. (إلّا أن تلك السياسة فقد تغيرت في مطلع العام 2020 وفق منشور إدارة السياسات رقم 2020/5 وفي إطار تعزيز دور القطاع الخاص في عمليات شراء وتصدير الذهب فقد تم السماح بتصدير الذهب بواسطة أي شخص معنوي بعد استيفاء كافة إجراءات وضوابط الصادر السارية)، وهذا التحول الجوهري في السياسات يمكن أن تتعزز الفائدة منه بإنشاء بورصة للذهب والمعادن.

جدول رقم (1) إنتاج الذهب والمعادن للأعوام 2012م – 2018م

الكميات المنتجة بالطن

المنتج	2012م	2013م	2014م	2015 م	2016م	2017م	2018م
الذهب	40	70	73.3	82.3	93	107.3	93.6
الكروم	18,300	30,870	58,834	12,986	45,000	32,000	27,000
المنجنيز	--	3,250	7,000	1,500	-	-	-
الحديد	96,400	339,390	82,80	--	-	-	-
الكاولين	11,579	26,000	20,000	14,599	6,500	6,000	11,000
الفلسبار	26,283	31,700	50,680	23,596	49,000	29,000	36,000
الكلنكر	2,884,570	3,200,000	3,128,934	1,724,348,122	4,100,000	4,100,000	3,300,000

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، ووزارة المعادن- الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية

شكل بياني رقم (1) كمية الذهب المنتجة بالطن للأعوام 2011م – 2019م



شكل بياني رقم (2) قيمة صادرات الذهب بالمليون دولار للأعوام 2011م – 2019م





ثالثاً: لماذا إنشاء بورصة الذهب والمعادن ضرورة في الوقت الحالي؟

لعل الجميع يدرك أن للذهب قيمته وقوته الاقتصادية في التصدي للمخاطر والازمات المالية وهو قيمة حمائية واقتصادية وملاذ أمن يلجأ له المستثمرون والمدخرون وأثبت قدرته كأصل وأداة استثمارية ووسيلة أكيدة للحفاظ علي الثروة نظراً للخصائص الفريدة التي لا يتمتع بها الا الذهب في السوق العالمي، إذ أنه يحتفظ بقوته الشرائية ويمثل قيمة حقيقة وليس ورقية – فلا يمكن لأي بنك مركزي في العالم أن ينتج ذهباً متى ما شاء علي عكس العملات الورقية، والذهب يعمل على حماية محافظ الاستثمار من التقلبات السلبية التي تحدث في قيمة الاصول السائدة مما يساعد علي اداء المحافظ والصناديق الاستثمارية. وفي الوقت الحالي وفي ظل تفشي فيروس الكورونا والذي سيلقي بظلاله على الأسواق المالية والكساد المتوقع والذي سوف يشكل نمو الاقتصادات، فإن الذهب يعتبر فهو نطاق استثماري آمن للسودان.

عليه، يجي مقترح إنشاء بورصة للذهب المعادن من أجل المساعدة في تحسين قدرة السودان على إدارة المعادن وتعظيم العائد منها. كما أن إنشاء بورصة الذهب والمعادن ضرورة في الوقت الحالي وذلك بسبب معالجة الإشكاليات والتحديات التالية:

1. **التحديات المزمنة في إدارة الثروة القومية "اتساع الفجوة بين الإنتاج وصادر الذهب بواسطة بنك السودان المركزي". وتتمثل التحديات الحالية في تزايد عملية تخزين وتهريب الذهب، فيما يلي: -**

أ. ارتفاع سعر التصفية بمصفاة الخرطوم للذهب قياساً بالمصافي الأخرى على المستوى الإقليمي، ومن بينها مصفاة الذهب التي تم افتتاحها في يوغندا في عام 2016م.

ب. زيادة الكميات المنتجة بالقطاع التقليدي مقابل القطاع المنظم وصعوبة متابعة الإنتاج في القطاع التقليدي وسياسة وزارة الطاقة والتعدين بتحويل القطاع التقليدي إلى منظم ستعالج هذا الأمر.

ج. يعمل بعض مهربي الذهب على تغطية أرباح بعض الشركات الأجنبية العاملة بالبلاد في الخارج واستلام المقابل في الداخل بالعملة المحلية.

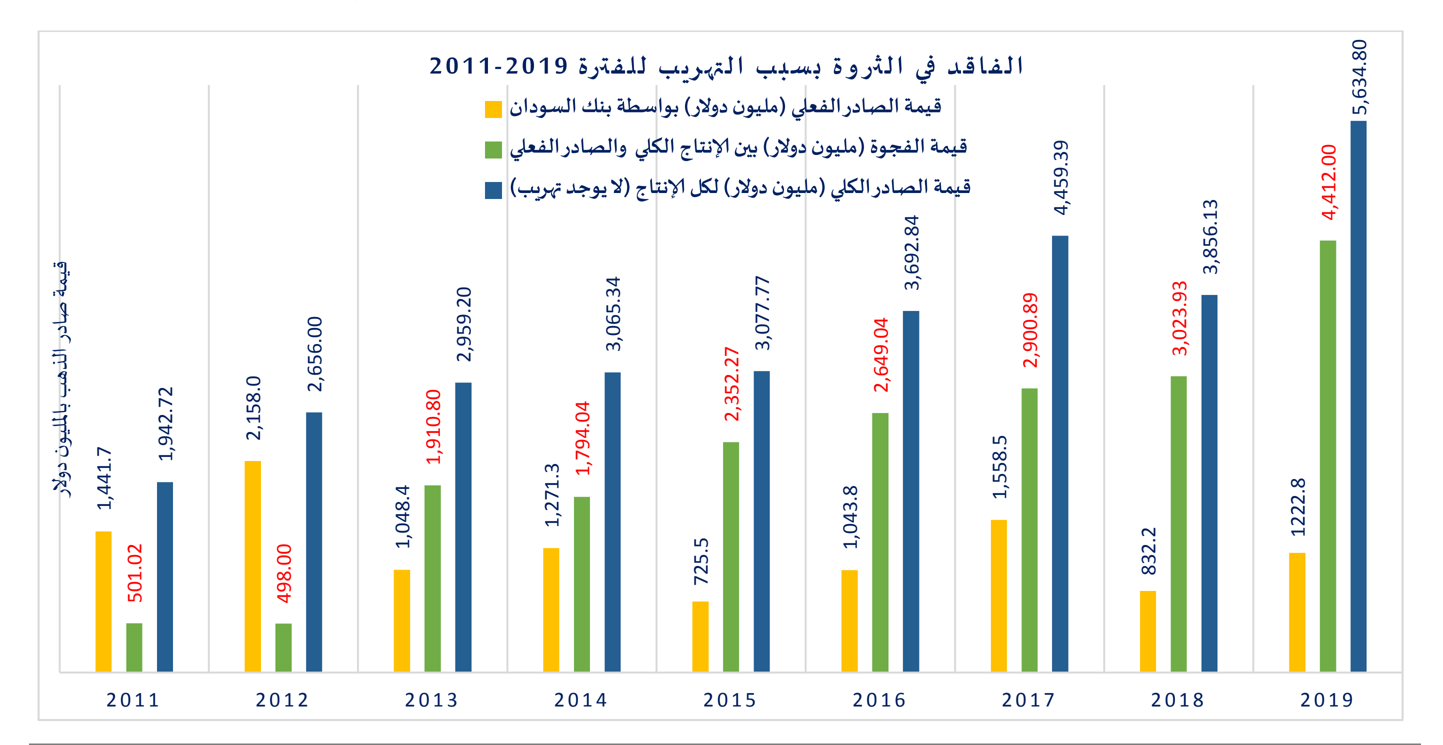
د. ارتفاع سعر الدولار والعملات الأجنبية الأخرى أمام العملة الوطنية.

ه. الأسعار المقدمة من قبل بنك السودان المركزي تكون غير مجزية في بعض الأوقات.

و. أصبح الاعتماد على الذهب كمخزن للقيمة من الظواهر الملفتة للانتباه وذلك نتيجة تحسن الوضع المادي للعديد من المعدنين في القطاع التقليدي مما جعلهم يبيعون إنتاجهم حسب الحاجة ويحتفظون بكميات كبيرة من الذهب كمخزن للقيمة.

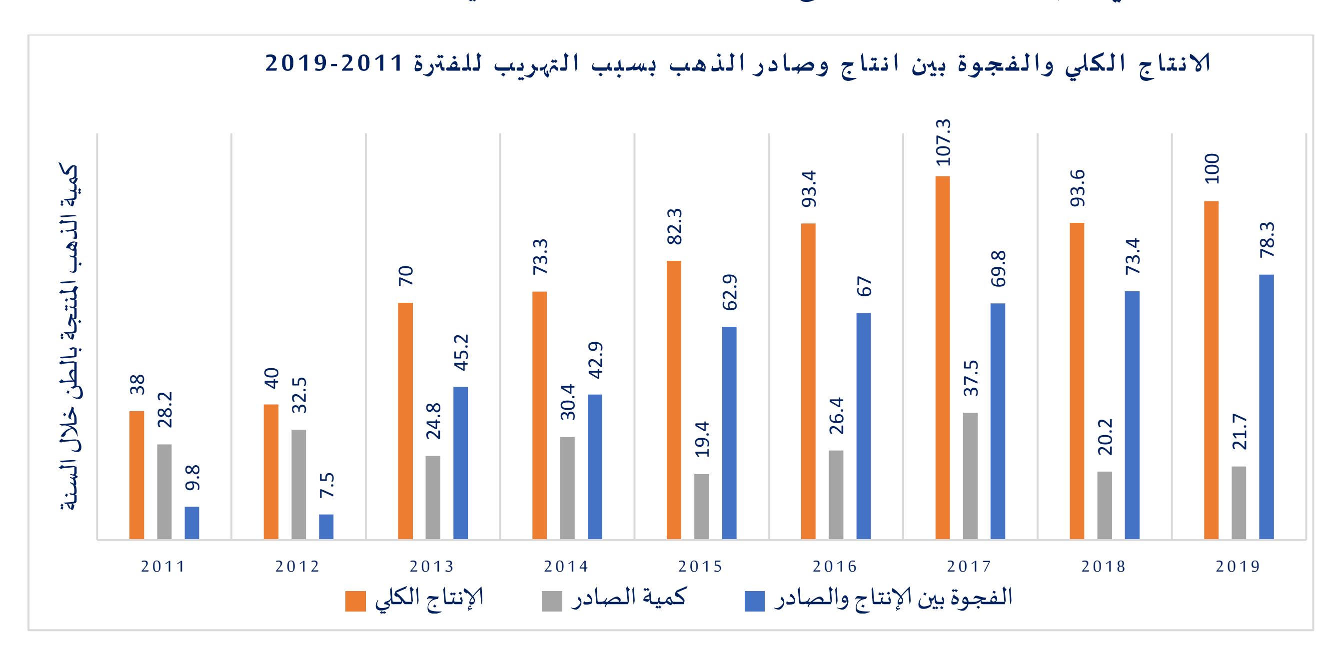
ز. غياب سوق منظم يتم فيه تداول الذهب بشفافية ووضوح وبالسعر العادل.

شكل بياني رقم (3) الفاقد في الثروة بسبب التهريب (التعدين الأهلي) بالطن للأعوام 2011م – 2019



ح. السمة البارزة من الرسم البياني أدناه هي تفشي ظاهرة التهريب عبر الزمن. في العام 2018 على سبيل المثال نسبة الفاقد بلغت حوالي 78% مما يعكس سوء إدارة الذهب وهذا الفاقد أصبح المصدر الأساسي لتقوية السوق الموازي.


شكل بياني رقم (4) الفجوة بين انتاج وصادر الذهب بسبب التهريب خلال الفترة (2011-2019)



2. تقييم الآثار الاقتصادية الناجمة عن شراء بنك السودان للذهب على استقرار الاقتصاد الكلي

نتج عن عمليات شراء بنك السودان للذهب عن طريق التمويل النقدي (Monetary Financing) بسبب الطباعة الكبيرة (Over-printing) ما يلي:

أ. الدخول في الدوامة التضخمية الخطيرة (Inflationary Spiral).

ب. التخفيض المستمر لسعر الصرف (Excessive Exchange Rate Devaluation) منذ يونيو 2012 وكان آخرها أكتوبر 2018، بسبب اتساع فجوة سعر الصرف نتيجةً تمويل عجز الموازنة (Budget Deficit). وهذا يعني أن البنك المركزي المنوط به حماية سعر الصرف تحول إلى قيادة تخفيض قيمة العملة الوطنية.

ج. إضعاف التنافسية الاقتصادية الكلية للاقتصاد السوداني (Macroeconomic Competitiveness of the Economy).

كما نتج عن عمليات الشراء ضخ سيولي مباشر من طرف البنك المركزي كما مبين بالجدول رقم (2) والشكل البياني رقم (2):

د. الجدول والرسم البياني أدناه يوضحان فروقات أسعار الذهب "شراء الذهب بسعر السوق الموازي وتخصيص عائداته لوزارة المالية لشراء السلع المدعومة.

هـ. كان الفرق بسيطاً في السنة الأولى لبداية الشراء لأن الانفصال كان في يوليو 2011 وتوجد موارد نقد أجنبي من صادر النفط.

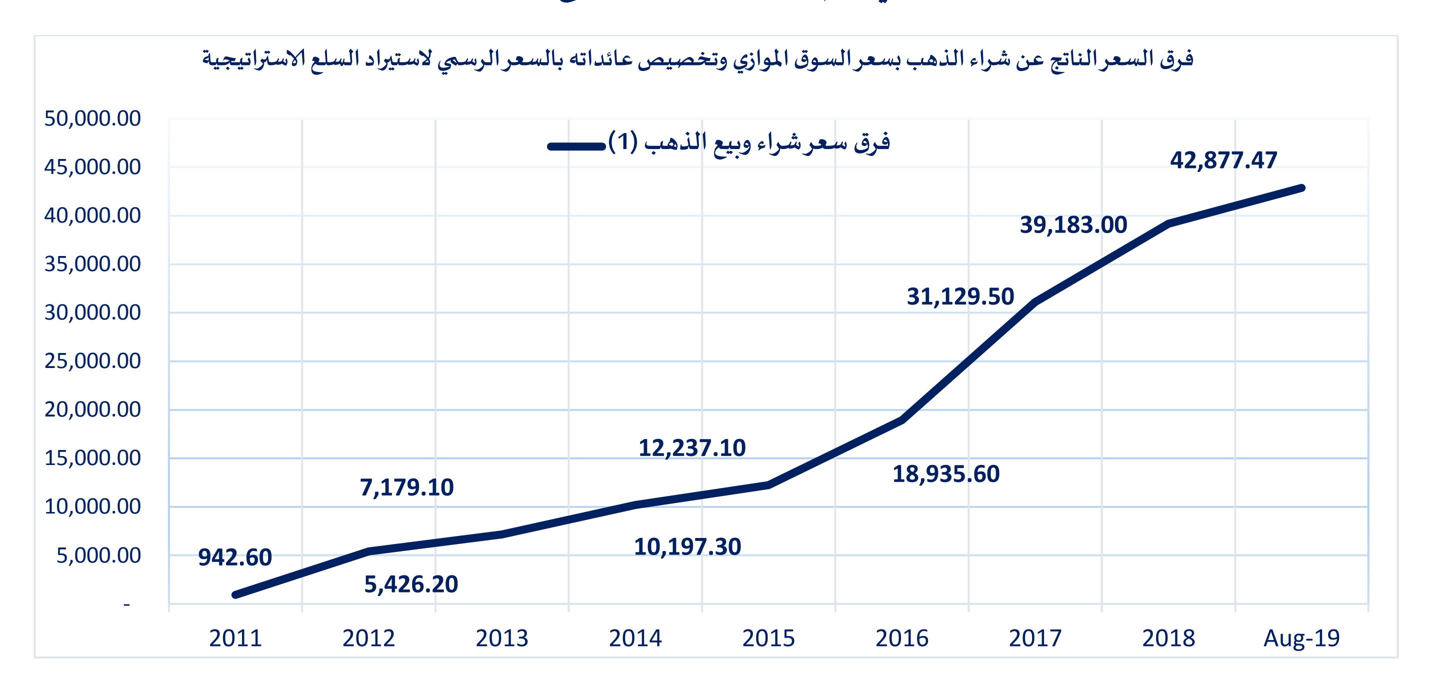
و. الفرق في سنة 2018م أقل نسبياً بسبب الزيادة المفرطة في الطباعة بسبب شح الأوراق النقدية (مشكلة السيولة النقدية منذ فبراير 2018).

جدول رقم (2) الآثار التوسعية التي حدثت في الكتلة النقدية "الزيادة في عرض النقود بسبب شراء الذهب للأعوام (2011م – 2019م)

العام	فرق سعر شراء وبيع الذهب (1)	الزيادة في فرق سعر شراء وبيع الذهب (2)	عرض النقود (3)	الزيادة في عرض النقود (4)	نسبة مساهمة شراء الذهب في التوسع في عرض النقود (4/2)%
2011	942.60	942.60	1,853.00	6,335.10	0
2012	5,426.20	4,483.6	58,663.30	16,810.30	26.7
2013	7,179.10	1,752.9	66,446.00	7,782.70	22.5
2014	10,197.30	3,018.2	77,739.00	11,293.00	17.4
2015	12,237.10	2,039.8	93,643.00	15,904.00	12.9
2016	18,935.60	6,698.5	120,800.00	27,157.00	24.7
2017	31,129.50	12,193.9	203,367.50	82,567.50	14.8
2018	39,183.00	8,053.5	430,786.00	227,418.50	3.5
Aug-19	42,877.47	3,694.47	619,734.00	188,948.00	
الإجمالي	**168,107.87**				



شكل بياني رقم (4) فرق السعر الناتج عن شراء الذهب



3. تكلفة التضخم بسبب شراء بنك السودان المركزي للذهب

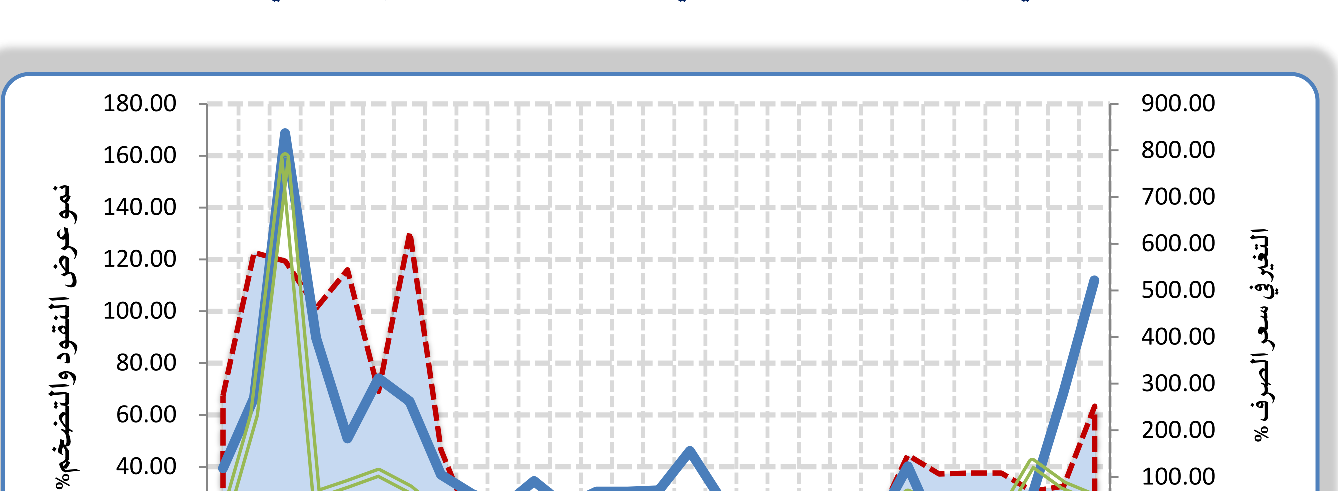
أ. بالاعتماد على مرونة التضخم للتغير في عرض النقود المحسوبة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) فإنه في حالة زيادة عرض النقود بمقدار 10% فإن التضخم سوف يزيد بنسبة 1.5%، و3.9% و4.4% في المدى القصير والمتوسط والطويل على التوالي.

جدول رقم (3) الزيادة المتوقعة في معدل التضخم نتيجةً لزيادة عرض النقود

المدى	الزيادة المتوقعة في معدل التضخم نتيجةً لزيادة عرض النقود ب 1%
المدي القصير(1 – 12 شهراً)	%0.15
المدي المتوسط (18 – 30 شهراً)	%0.39 - %0.26
المدي الطويل (36 شهراً)	%0.44

ب. العلاقة بين النمو في عرض النقود والتضخم والتغير في سعر الصرف

شكل بياني رقم (5) العلاقة بين النمو في عرض النقود والتضخم والتغير في سعر الصرف



رابعاً: متطلبات إنشاء بورصة الذهب والمعادن

يمكن ترتيب أولويات خطوات إنشاء بورصة الذهب والمعادن وفقاً للآتي:

1. تم إصدار السياسات الخاصة بعدم حصر شراء وتصدير الذهب على بنك السودان المركزي في مطلع العام 2020م، 2020 وفق منشور إدارة السياسات رقم 2020/5 وفي إطار تعزيز دور القطاع الخاص في عمليات شراء وتصدير الذهب فقد تم السماح بتصدير الذهب بواسطة أي شخص معنوي بعد استيفاء كافة إجراءات وضوابط الصادر السارية
2. القانون الذي بموجبه يتم إنشاء البورصة (قانون سلطة تنظيم أسواق المال لسنة 2016م الذي يُمكّن من الشروع في إنشاء بورصة الذهب والمعادن وفقاً للقانون).
3. إسراع الخطى لحصول مصفاة الخرطوم للذهب على الرخصة المعتمدة دولياً وتعظيم الفائدة من المعامل المملوكة لوزارة المعادن ومعامل الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس وفتح الباب لأي من المعامل المعترف بها عالمياً للعمل في السودان بنظام الشراكة مع القطاع الخاص السوداني ((Public- Private Partnership (PPP).

4. البنية التحتية والهياكل لتجهيز المقر والذي يجب أن تتوفر فيه مواصفات البورصات من قاعة تداول ومكاتب لشركات الوساطة ومكاتب ادارية، حيث يمكن توفير مقر لبورصة الذهب والمعادن موقتاً في المقر الحالي لسوق الخرطوم للأوراق المالية، وتحتاج بورصة المعادن لأجهزة وبرامج تقنية لإجراء عمليات التداول والانشطة المكملة لعمليات التداول من اجراء عمليات التسوية للسلع المتداولة وتغذية موقع البورصة الالكتروني ببيانات ومعلومات السوق ومن اهمها البيانات الخاصة بالتداول، وفي هذا الخصوص توجد شركات عالمية متخصصة في صناعة الاجهزة والتقنيات والبرمجيات وانظمة التداول للبورصات بالدول التي تتعامل مع السودان **<u>ولا تتأثر بالحظر الاقتصادي الأحادي الجانب المفروض علينا</u>**. وقبل البدء في إنشاء البورصة بصورة فعلية سيتم وضع اللوائح المنظمة للعمل والهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي.

خامساً: آلية عمل بورصة دبي للذهب والسلع

تعتبر بورصة دبي للذهب والسلع والتي تأسست عام 2004م وبدأت التداول عام 2005م من أكبر البورصات في الشرق الأوسط ويمتلك مركز دبي للسلع المتعددة التابع لحكومة دبي حصة الأغلبية في البورصة.

1. نظام التداول ببورصة دبي للذهب والسلع

يوجد ببورصة دبي نظامين للتداول أحدهما دفتري وعقود آجلة (Future Contracts) وهذا لا يتوافق مع الضوابط التي تعمل بها النظم المالية والمصرفية وسوق الخرطوم للأورق المالية حالياً (إذ تعمل وفق نظام متوافق مع ضوابط شرعية ومجاز بواسطة هيئات الرقابة الشرعية). والآخر تداول عيني وعقود فورية وهذا النوع من التداول يتوافق مع الضوابط الشرعية المطبقة حالياً في السودان، نسبةً للتداول في ذهب حقيقي، لذا يمكننا إنشاء بورصة الذهب والمعادن على نظام التداول العيني والعقود الفورية. وذلك اتساقاً مع الطريقة التي تعمل بها سوق الخرطوم للأوراق المالية. ويمكننا مستقبلاً إيجاد عقود بديلة للعقود الآجلة ومتوافقة مع أحكام الشريعة وضوابط التمويل الإسلامي المعمول بها حالياً.

وفي حال التحول مستقبلاً للنظام المالي والمصرفي المزدوج في السودان (نظام مصرفي تقليدي وآخر إسلامي) يمكن لبورصة الذهب والمعادن في السودان العمل بنظامين للتداول كما هو الحال ببورصة دبي للذهب والسلع. حيث يتم دراسة البيع بالعقود المستقبلية وبالهامش على غرار تجربة دولة الامارات العربية المتحدة وتجربة دولة ماليزيا.

2. شروط تسجيل الشركات العاملة في التداول

التداول في البورصة يتم عبر نوعين من الشركات شركات تعمل كوسيط في عملية التداول ومسموح لها الشراء والبيع لصالحها أو للغير وشركات أخرى تشتري وتبيع لصالحها فقط وفيما يلي شروط تسجيل الشركات.

أ. أن تكون شركة مساهمة عامة أو ذات مسئولية محدودة.
ب. أن يكون لديها المقدرة المالية والخبرة الفنية للتداول في الذهب.
ج. أن تتميز الشركة بالسمعة الجيدة.
د. تدفع شركات الوساطة رسوم العضوية (الحصول على الرخصة) لمرة واحدة 100 ألف دولار ورسوم سنوية 3 آلاف دولار.
هـ. تدفع شركات الشراء والبيع المباشر رسوم عضوية 50 ألف دولار ورسوم سنوية 1500 دولار.
و. تراجع شركات الوساطة وشركات الشراء والبيع المباشر عبر مراجع قانوني معتمد بصورة دورية والمعمول به في بورصة دبي مراجعة الشركات شهرياً.
ز. يمكن لشركات الوساطة أو شركات الشراء والبيع المباشر بيع الرخصة لصالح شركات أخرى شريطة موافقة البورصة على ذلك.
ح. شركات الوساطة تمثل 25% من عضوية البورصة ومعظمها بنوك تجارية مقابل 75% لشركات الشراء والبيع المباشر.

3. خطوات التداول في البورصة ومواصفات العقد

فيما يلي الخطوات المتبعة للتداول ببورصة دبي للذهب والسلع ومواصفات العقد.

أ. حجم العقد يكون حجم العقد واحد أونصة (عيار 999.9 تعادل 28.3495 جرام) وهذه الكمية تعتبر الحد الأدنى للتداول في البورصة.
ب. يحفظ الذهب القابل للتداول في ثلاث خزن هي (مطار دبي، البورصة، سوق الذهب) وتتولى عملية الحراسة والتأمين على الذهب الشركات الأمنية الخاصة
ج. يتم إدراج عروض الشراء والبيع إلكترونياً في موقع البورصة يومياً.
د. سعر الذهب في بورصة دبي يحدد وفقاً للأسعار العالمية بزيادة أو نقصان 5 سنت فقط للأونصة.
هـ. تعمل بورصة دبي بنظام دفع هامش 2% يرتفع إلى 10% ويكمل بنسبة 100% عند إتمام عملية الشراء وتمنح يومين بالإضافة إلى يوم الشراء للاستلام (T+2) وإذا تأخر المشترى في الاستلام يدفع رسوم حراسة وتأمين عن مدة التأخير.
و. أيام العمل بالبورصة من الاثنين حتى الجمعة من كل أسبوع وتبدأ البورصة عملها الساعة 7 صباحاً وتغلق 10.30 مساءً تسليم الذهب يستمر كل أيام الأسبوع بما في ذلك يومي السبت والأحد.

ز. تحصل البورصة على 45 سنت عن كل كيلو ذهب من البائع ومثلها من المشتري أي أن إيرادات البورصة عن كل كيلو ذهب يتم تداوله 90 سنت.

4. المعادن المتداولة ببورصة دبي

التداول الرئيسي في البورصة هو الذهب ويتم تداول معادن أخرى مثل الفضة والبلاتين والنحاس والحديد وتسمى البورصة (بورصة دبي للذهب والسلع) لكي تضاف أي سلعة أخرى بصورة تدريجية.

سادساً: مقترح تطبيق تجربة بورصة دبي للذهب والسلع والاستفادة منه في الشروع في إنشاء بورصة للذهب والمعادن بالخرطوم

يعتمد العالم اليوم على التجارب الناجحة في الدخول في أي مجال لأن الاهتداء بتلك التجارب (International Benchmarking)، يعتبر ضرورياً ويساعد متخذي القرارات وصناع السياسات في اتخاذ القرارات المهمة بكفاءة. عليه، وبالنظر لما يجري حالياً في بورصة دبي وعلى وجه الخصوص ملاءمة نظم التداول العيني والعقود الفورية للذهب لحالة ووضع السودان يمكننا تطبيقها في بورصة الخرطوم. وهنا لا نتحدث عن تطبيق نفس النظام وإنما لكل بلد خصائصها (Country Specific) وعليه نقترح تشكيل فريق عمل من المختصين والخبراء في المجال لزيارة بورصة دبي وبعض البورصات الشبيهة لتكون خير مرشد لنا في إنشاء بورصة الخرطوم.

ولكي تكون بورصة الخرطوم تعمل وفق أفضل الممارسات لابد من الأخذ في الاعتبار ما يلي:

أ. تحمل البوصة المقترحة اسم " بورصة الذهب والمعادن".

ب. يتم مبدئياً تشغيل بورصة الذهب من داخل المقر الحالي لسوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك بهدف تقليل التكلفة الانشائية للبورصة. ويمكن تخصيص قاعة تداول خاصة ببورصة الذهب داخله، ويمكن استخدام نظام التداول الإلكتروني الموجود حالياً بالسوق .

ج. يتم تخزين الذهب المتداول في بنك السودان المركزي باعتباره الأكثر أماناً وجاهزية وحماية للذهب، كمخزن للذهب (Gold Warehouse) .

د. يتم تسليم مودع الذهب إيصال استلام، وبدوره يقوم المودع بتسليمه لمركز الايداع بالبورصة والحفظ المركزي (Gold Depository System)، على أن يكون مركز الايداع مربوطاً بشكل إلكتروني مع نظام الخزنة المشار إليه بالبنك المركزي ومن ثم يتم إيداع الذهب بمركز الايداع ليكون قابلاً للتداول بالبورصة. وفي هذا الصدد تحتاج البورصة ثلاثة أنظمة وهي:

- ✓ نظام الخزانة (Gold Warehouse System)
- ✓ نظام الإيداع و الحفظ المركزي (Gold Depository System)
- ✓ نظام التداول الاكتروني (Electronic Trading Platform)

تجدر الاشارة إلى أن النظامين الثاني والثالث هي متوفرة حالياً بسوق الخرطوم للأوراق المالية و تحتاج لتعديلات طفيفة تسمح بايداع الذهب و تداوله.

هـ. أن تعمل البورصة بالجنيه السوداني والدرهم الإماراتي لارتباطها ببورصة دبي والدولار الأمريكي أو اليورو أو العملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل. ووفق أفضل الممارسات يجب أن يُسعّر الذهب بالدولار لأن الذهب عالمياً يُسعّر بالدولار و يتم إجراء التسويات المالية بالجنيه السوداني بالسعر المحدد بالبورصة والذي يجب أن يكون قريباً جداً من سعر السوق الموازي أو مساوٍ له لأن الذهب في مجمع الذهب يقيّم بسعر السوق الموازي.

و. أن يتم العمل بنظام العقود الفورية مع سداد قيمة الذهب عند الشراء بنسبة 100% ولا يتم التعامل بنظام الهامش أو العقود الآجلة.

ز. أن تحصل البورصة على رسوم عضوية (وفق الضوابط التي تصدر في هذا الشأن) على أن تكون بالجنيه السوداني أو ما يعادلها بالدولار أو اليورو لشركات الوساطة - على أن يتم استقطاب البنوك للعمل كشركات وساطة – وكذلك وضع سقف تحدده الضوابط المذكورة حول تجديد العضوية السنوية.

ح. تحصل البورصة وفق الضوابط التي تصدر في هذا الشأن على مبلغ معين بالجنيه السوداني أو ما يعادلها بالدولار أو اليورو من شركات الشراء والبيع المباشر كرسوم عضوية (الحصول على الرخصة) مع سداد رسوم تجديد العضوية سنوياً.

ط. أن يتم تحصيل (مبلغ معين في حدود 5 دولار على سبيل المثال) من المشتري ومن البائع عن تداول كل كيلو من الذهب بالبورصة

ي. يقترح أن تعمل البورصة يومياً عدا السبت والأحد لارتباط البورصة ببورصة دبي في المرحلة الأولى ثم بالبورصات العالمية في المرحلة الثانية على أن يبدأ التداول في السوق 7 صباحا بعد بورصة دبي بساعة ويتم الإغلاق التاسعة والنصف مساء نفس توقيت بورصة دبي ويستمر العمل يومي السبت والأحد للتسليم.

ك. أن تنشأ البورصة كشركة مساهمة عامة، وتمتلك وزارة الطاقة والتعدين، ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وبنك السودان المركزي النسبة الاكبر من الاسهم فيها، أي أكثر من 50% من جملة الاسهم. على أن تُترك النسبة المتبقية للبنوك العاملة، والقطاع الخاص السوداني، وذلك حتى تصبح البورصة أكثر مصداقية

وجذباً للمستثمرين. على أن تظل تحت رقابة الدولة عبر سلطة تنظيم أسواق المال، وأن يُعيّن للبورصة مجلس إدارة ومدير عام ومنحهم الصلاحيات الكاملة للعمل وفقاً للبورصات العالمية.

ل. خروج بنك السودان تدريجياً من عملية شراء وتصدير الذهب ومنح تراخيص لشركات لديها مقدرة مالية كبيرة للتصدير من البورصة وضمان سداد حصيلة الصادر بنسبة 100% على أن يتم الاتفاق على سعر الصرف وعلى الأرجح أن يكون أقرب لسعر السوق الموازي. (تعديل المنشور 2020/5 المذكور أعلاه).

م. يدخل بنك السوداني كمشترٍ من البورصة - عبر شركة وساطة تكون مملوكة للبنك - متى ما أراد ذلك بالقدر الذي يمكنه من بناء احتياطي مقدر من الذهب. وذلك بهدف تمكين البنك من التدخل في سوق النقد الأجنبي في إطار مساعيه الرامية إلى توحيد وإصلاح سعر الصرف.

ن. وضع شروط محددة بشأن الملاءة المالية عند تسجيل شركات الوساطة المالية وإلزامها بتقديم ضمانات مالية وعينية في شكل ذهب بهدف تقليل مخاطرها. وإنشاء صندوقان تساهم فيهما جميع شركات الوساطة المالية المعتمدة حيث يكون الأول صندوق ضمان التسويات والذي يتدخل حال فشل في تنفيذ التسوية المالية وأن يتم وضع لائحة لهذا الصندوق. والثاني هو صندوق حماية المستثمرين بهدف تقليل المخاطر المتعلقة بالغش والتحايل من جانب شركات الوساطة المالية.

س. العمل مع قطاع التأمين لخلق أدوات تأمين للمحافظ المتداولة كما هو معمول به في جميع البورصات العالمية.

ع. لابد من إعلان سعر الصرف الذي سيتم التعامل به في البورصة يومياً ويدرج في موقع البورصة الإلكتروني. ويكون التسعير عادلاً وبالدولار وبسعر صرف قريب جداً لسعر السوق الموازي. حيث أن أفضل طريقة لمنع التهريب هو تقديم أسعار عادلة ومجزية للبائعين لأن السعر المجزي هو فقط الذي يجعل البائعين غير مكترثين لعملية التهريب.

ف. لابد من دخول شريك استراتيجي في مصفاة الخرطوم للذهب مع إدخال خطوط إنتاجية جديدة مثل صك الفئات الصغيرة، وتصنيع الذهب المشغول ودراسة إمكانية تخفيض رسوم التصفية قياساً على تجربة دبي حيث يدفع العميل 50 دولار للكيلو إذا أراد أن يستلم الفضة ويدفع 25 دولار إذا ترك الفضة للمصفاة أما مصفاة الخرطوم فتحصل على 60 دولار.

ص. أن يكون حجم العقد واحد أونصة (عيار 999.9 تعادل 28.3495 جرام) ويتم اعتماد هذه الكمية كحد أدنى للتداول في البورصة. وذلك بالنظر لأن أغلب البورصات العالمية تعتمد التداول بالأونصة، كما أن صغر وحدة العقد سيسمح لأكبر عدد من البائعين إيداع الذهب الخاص بهم في البورصة. وهذا سيقلل بلا شك إمكانية لجوئهم للبيع خارج البورصة ، الأمر الذي يساعد في نهاية المطاف على تقليل عمليات التهريب.

ق. في حالة حدوث أي خلاف حول عملية الشراء أو البيع تكون لجنة تحكيم من البورصة والخبراء لاتخاذ القرار العادل.

ر. الاسراع في إنشاء سلطة تنظيم أسواق المال، خاصة بعد إجازة قانون سلطة تنظيم أسواق المال لسنة 2016م والذي يحدد مهامهما واختصاصاتها. حت تتم عملية الرقابة بشكل علمي وعملي على البورصة.

سابعاً: التوصيات

ضرورة إنشاء بورصة الذهب والمعادن والبدء في تداول الذهب خلال الفترة الانتقالية ودخول المعادن الأخرى للتداول تدريجياً بعد اجتياز تجربة تداول الذهب، ونعتقد أن مشروع البورصة المقترح سيحقق العديد من الأهداف الاقتصادية السودان ومن أهمها:

أ. منح سعر عادل لتداول الذهب والمعادن والعمل على استقرار سعر الصرف.

ب. الحد من ظاهرة تهريب وتخزين الذهب. ولاب من تقوية وتطوير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية، وذلك نظراً لانتشار ظاهرة التعدين التقليدي الواسع، فإن كثيراً من انتاج الذهب والمعادن الثمينة أصبح يجد طريقه إلى خارج البلاد من غير المرور بالقنوات الرسمية التي تحفظ للدولة حقوقها، حيث بلغ حجم الفاقد بين "المنتَج" و "المصدَّر والمصنَّع" في العام 2015م على سبيل المثال 53 طناً من الذهب تقريباً. "وفق ما ورد بتقرير الربع الأول 2016 لوزارة الطاقة والتعدين".

ج. تعظيم العائد من صادر الذهب وطرق مكافحة التهريب (Gold Smuggling) عن طريق الإجراءات التالية:

- ✓ الشفافية والتعاون لكشف اللاعبين الرئيسيين المنافسين لبنك السودان المركزي في عملية شراء الذهب وذلك بهدف زيادة حصيلة صادر الذهب.
- ✓ وضع ضوابط ولوائح وتشريعات بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لمحاربة ظاهرة التهريب" تعديل وتفعيل مشروع قانون تنظيم تجارة المعادن ومكافحة تهريبها".
- ✓ تقوية المؤسسات الحكومية التي تقوم بدور الرقابة على قطاع الذهب.
- ✓ توجد حالياً شركات غير مصرح لها بالعمل في المجال تعمل على شراء كميات كبيرة وتهريبها. وعليه لابد من وضع إطار وسياسة مناسبة لحرمانها من خلق التشوهات في الاقتصاد السوداني.
- ✓ مكافحة الفساد السائد في قطاع الذهب.
- ✓ إزالة الغطاء الرسمي (formal cover) لعمليات التهريب والتي كانت تتم في عهد النظام البائد

د. جذب الذهب المتاح بالدول المجاورة للتداول ببورصة الخرطوم.

هـ. زيادة حصيلة إيرادات الدولة بالعملتين المحلية والأجنبية.

و. ربط بورصة الذهب والمعادن بالأسواق الإقليمية والعالمية مما يزيد من حجم الاستثمارات الأجنبية بقطاع التعدين.

ز. خفض حجم النقد المحلي الذي يضخه البنك المركزي لشراء الذهب والذي يؤدي إلى زيادة معدل التضخم وتوفير المبالغ الكبيرة التي يدفعها البنك المركزي كفرق سعر لشراء الذهب بسعر السوق الموازي.

ح. ضمان توريد حصيلة الصادر بالكامل لأن الذهب المصدر سيخرج عبر البورصة.

ج. التوظيف الأمثل للذهب والمعادن كثروة قومية وحفظ حقوق الأجيال القادمة.

د. تمكين مصفاة الذهب من العمل بطاقتها القصوى بإدخال خطوط إنتاجية جديدة مثل صك الفئات الصغيرة، وتصنيع الذهب المشغول والحد من عملية تهريب وتخزين الذهب مع ضرورة تكملة متطلبات حصول مصفاة السودان للذهب على الرخصة المعتمدة دولياً من لندن.

هـ. البدء في عملية الاحتفاظ بجزء من الذهب المنتج في شكل سبائك لدى بنك السودان المركزي كجزء من مكونات احتياطي النقد الأجنبي مما يساعد في انضمام السودان لمجموعة الـ (بريكس). وتكون فيها نظرة مستقبلية (Long-term View) تأخذ في الحسبان الفوائد على المدي الطويل والتي يمكن أن تترتب على احتفاظ البنك المركزي بالذهب كجزء من إحتياطيات الخارجية والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- ✓ رفع الملاءة المالية للبنك المركزي والمؤسسات المالية بالبلاد.
- ✓ المساعدة في جذب الاستثمار الخارجي.
- ✓ إمكانية الحصول على تسهيلات ميسرة بضمان الذهب من المراسلين والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية.
- ✓ عملية احتفاظ البنك المركزي بالذهب كاحتياطي تترك تطمينات تحد من ارتفاع عمليات التوقع عند حدوث أي صدمات خارجية. وهناك عدة مؤشرات يمكن أن نقيس بها الطلب على حجم الاحتياطيات الخارجية في إطار تنويع وإدارة تلك الاحتياطيات.

و. توفير التمويل اللازم لتوطين صناعة الذهب والمعادن محلياً وذلك بإنشاء محفظة لتمويل قطاع التعدين لتكون نواه لإنشاء بنك المعادن.

ز. تعظيم الفائدة من صادرات السودان المعدنية بخلاف الذهب بتوفير الامكانيات والأجهزة والتقنيات لتنقية المعادن من الشوائب الي درجة نقاء تتوافق مع المواصفات العالمية.

ح. فتح معمل مرجعي في السودان على غرار معمل ألكس بدبي، حيث يمكننا من منح الشهادات المعتمدة عالمياً للذهب والمعادن الأخرى بعد إجراء التحليل اللازم وإذا تم إنشاء هذا المعمل سيكون ذلك داعماً لنجاح تداول

المعادن الأخرى التي ستدخل تدريجياً بالبورصة. حيث يتيح المعمل المرجعي شهادات للمعادن الأخرى كخام بالتالي يمكن تداولها في البورصة إلى حين استجلاب مصافي للمعادن الأخرى بالسودان.

ثامناً: الخلاصة

لا بد من بذل كافة الجهود لاتخاذ قرار إنشاء بورصة الذهب والمعادن لتكون الداعم الأكبر لتحقيق الإستقرار الاقتصادي كما أن بنك السودان ستكون لديه شركة وساطة تتولى عملية شراء الذهب من البورصة لصالح البنك بالكمية المناسبة التي يحتاجها البنك كما أن البنوك السودانية ستكون لديها شركات أيضاً. ونتوقع أن تكون فائدة مشروع البورصة المقترح في زيادة نسبة مساهمة الذهب في الاقتصاد القومي، وبغياب البورصة نلاحظ أن " اتساع الفجوة بين ما يشتريه بنك السودان وبين مجمل إنتاج الذهب (بلغت مشتروات بنك السودان ما نسبته 23 % فقط خلال عام 2018) الأمر الذي أضعف من مساهمة الذهب في الإقتصاد القومي، ويعود بصفة أساسية إلى تفشي ظاهرة التهريب (Gold Smuggling)". نحتاج تدابير وإجراءات جادة تسري على الجميع حتى نتمكن من تعبئة الموارد المطلوبة وخلق حيز مالي (Fiscal Space) تساعدنا في تقليل الاعتماد على التمويل النقدي من بنك السودان لسد احتياجات وزارة المالية عند شرائها للسلع الاستراتيجية.

كما يسهم إنشاء البورصة في تخصيص التمويل المطلوب لمشروعات التعدين التي من شأنها تتيح التوسع في الاستكشافات وتهيئة البنية التحتية التي تمكن من تطبيق السياسات الضرورية للقطاع الخاص والمستثمرين للدخول إلى قطاع التعدين.